

الاستثمار الأخضر بديل تنموي في ظل تحفيز الاستثمارات خارج قطاع المحروقات في الجزائر "عرض مشروع الطاقة الشمسية SSB بالجزائر".

Green investment is a developmental alternative in light of stimulating investments outside the hydrocarbon sector in Algeria, "Presentation of the SSB solar energy project in Algeria"

محمد مداحي^{1*}

¹ جامعة البويرة (الجزائر)، meddahi26@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/01/12

تاريخ القبول: 2021/12/04

تاريخ الإرسال: 2021/09/14

ملخص: تتمثل أهمية البحث في تسليط الضوء على المنافع والقيم المضافة التي تحصل عليها الدول من جراء تطوير الموارد الطاقوية المتجددة، بما يتوافق وأهداف الاقتصاد الأخضر، وذلك من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى تبيان المزايا الأساسية للطاقات المتجددة في كونها مصادر للطاقة لا تنضب، نظيفة وصديقة للبيئة، وتخفيض معدلات استخدام الطاقة التقليدية، وتحافظ عليها كاحتياطي إستراتيجي للأجيال القادمة.

إذ تبين أن التوجه للاستثمار الأخضر نقلة نوعية، يمكن أن تؤدي إلى تخفيض ملحوظ في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ففي المخطط التصوري الاستثماري، الذي يستثمر فيه ما نسبته 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في قطاعات رئيسية من الاستثمار الأخضر، يخصص أكثر من نصف مقدار ذلك الاستثمار لزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع إنتاج واستخدام موارد الطاقة المتجددة، والنتيجة هي تحقيق خفض بنسبة قدرها 36 في المائة في كثافة استخدام الطاقة على الصعيد العالمي بحلول العام 2030.

الكلمات المفتاحية: الطاقة؛ المتجددة؛ الاستثمار؛ الأخضر؛ الجزائر.

تصنيف JEL: F0؛ F3؛ F4؛ F5

Abstract: The importance of the research is to shed light on the benefits and added values that countries obtain from developing renewable energy resources, in line with the goals of the green economy, by investing in renewable energies. In addition to explaining the main advantages of renewable energies in being inexhaustible, clean and environmentally friendly sources of energy and reducing the rates of use of traditional energy, and preserving it as a strategic reserve for future generations.

It has been shown that the green investment trend is a quantum leap that could lead to a significant reduction in greenhouse gas emissions. In the investment scenario, in which 2 percent of GDP is invested in key sectors of green investment, more than half of that investment is allocated to increasing energy efficiency and expanding the production and use of renewable energy resources, and the result is a 36 percent reduction in global energy intensity by 2030.

Keywords: Energy, renewable, investment, green, Algeria.

Jel Classification Codes F0 ; F3 ; F4 ; F5.

1. مقدمة:

تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي سعت إلى وضع إستراتيجيات طاقوية نظيفة للنهوض باقتصادها، خاصة وأن نظامها الاقتصادي الحالي قائم على مصادرها الطاقوية الأحفورية بنسبة قاربت 97% من مداخيل الجزائر، وبالتالي فهي من أكثر الدول عرضة للتهديدات البيئية ونضوب ثرواتها النفطية، وهو ما جعلها توجه أنظارها نحو الطاقات المتجددة، بفضل ما تمتلكه من إمكانيات طبيعية هائلة في هذا المجال خاصة الطاقة الشمسية، مما شجعها على وضع جملة من الإستراتيجيات والسياسات التي تهدف إلى تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية للنهوض باقتصادها من جهة، والتحول التدريجي نحو الاقتصاد الأخضر من جهة أخرى.

الإشكالية: إن معالجة موضوع بحث حول الاستثمار في الطاقات المتجددة كخيار إستراتيجي في ظل المسؤولية عن حماية البيئة، وتحقيقا لمتطلبات التنوع الطاقوي في الاقتصاد يتطلب الإجابة عن إشكالية تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي: **ما مدى فعالية مساهمة الاستثمار الأخضر في تحفيز الاستثمار خارج المحروقات وتحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر؟**
الأسئلة الفرعية: تندرج تحت الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- وما هي أهم المرتكزات التي يعتمد عليها الاستثمار الأخضر، وكيف يمكن الاستثمار الأخضر أن يساعد على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية في عالم يعاني من شح الموارد؟
 - 2- لماذا يجب أن تُطوّر مصادر الطاقة المتجددة في مناطق تملك احتياطياً كبيراً من الوقود الأحفوري كالجزائر؟
 - 3- كيف يُمكن للجزائر أن تغير صورتها من بلد يعتمد فقط على الموارد الطاقوية التقليدية، إلى بلد يعتمد على موارد طاقوية متجددة تسمح ببناء هيكل اقتصادي قوي ينعكس إيجاباً على التنمية، وكيف ستفرض الجزائر نفسها في إطار السوق الطاقوية الجديدة؟
- فرضيات البحث:** للإجابة على هذه التساؤلات، وُضعت مجموعة من الفرضيات هي كالتالي:

- 1- الاستثمار في الطاقة المتجددة رفاهية اقتصادية وليس ضرورة حتمية، وهذا يبين عدم فعالية الاستثمار في هذه الطاقات؛
 - 2- توجه الدول للاستثمار في الطاقة المتجددة أصبح كخيار إستراتيجي، في ظل فرضية نفاذ مصادر الطاقة التقليدية والتذبذب الحاصل في أسعار الطاقة على المستوى العالمي؛
 - 3- تحول الجزائر نحو الاعتماد على البدائل الطاقوية المتجددة ضرورة حتمية، لحتمية نضوب الطاقات الأحفورية؛
- أهمية البحث:** تتمثل أهمية البحث في تسليط الضوء على المنافع والقيم المضافة التي تتحصل عليها الدول من جراء تطوير الموارد الطاقوية المتجددة، بما يتوافق وأهداف الاستثمار الأخضر، وذلك من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة. بالإضافة إلى تبيان المزايا الأساسية للطاقات المتجددة في كونها مصادر للطاقة لا تنضب، نظيفة وصديقة للبيئة، وتخفيض معدلات استخدام الطاقة التقليدية، وتحافظ عليها كاحتياطي إستراتيجي للأجيال القادمة؛

كما تتبع أهمية البحث في تبيان جوانب الطاقات المتجددة وأبعادها، باعتبارها محاولة جديدة لمعرفة القيمة المضافة التي يمكن أن تتحصل عليها الجزائر، من جراء تطوير المصادر الطاقوية المتجددة، في كونها إجراء يمكنها من تحقيق أمنها الطاقوي وكذا تحقيق تنمية حقيقية مستدامة؛

أهداف البحث: يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في مدى مساهمة وفعالية الاستثمار في الطاقة المتجددة من أجل المحافظة على موارد الطاقة القابلة للنفاذ هذا من جهة، وتحقيقا لمتطلبات التحول للاستثمار الأخضر.

كما توجد أهداف أخرى لهذه الدراسة تكمن في:

- 1- تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية المهددة بالزوال ومواجهة التهديدات البيئية (تزايد معدلات الانبعاث الحرارية) للتغير المناخي التي تزايد خطراً يوماً بعد يوم؛
 - 2- تُعتبر مصادر الطاقة المتجددة مصادر نظيفة لا تؤثر على البيئة، لذلك فإن استخدام هذه المصادر يساعد على تقليل انبعاث الغازات الناتجة عن إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام المصادر التقليدية والمسببة للتلوث البيئي؛
 - 3- يُعتبر توفير خدمات الطاقة شرط أساسي وجوهري لحدوث أي عملية تنمية، إلا أن ما يميز المصادر المعتمدة اليوم هو تعرضها للاستنزاف بشكل أصبح يهدد ديمومتها، لذا حاولنا معرفة العلاقة الموجودة بين الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة؛
 - 4- توضيح مدى أهمية الطاقات المتجددة بوصفها مصدر طاقة بديلاً ومكملاً للطاقة الأحفورية، لتحقيق تنمية حقيقية مستدامة.
- وسنحاول الإجابة عن الإشكالية السابقة من خلال العناصر التالية:

- إمكانيات الاستثمار الأخضر "الطاقات المتجددة" في الجزائر؛
- البرنامج الوطني للاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر 2011-2030؛
- التحديات التي تواجه للاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر وسبل علاجه.

2. إمكانيات الاستثمار الأخضر "الطاقات المتجددة" في الجزائر:

تسعى الجزائر من خلال النموذج الطاقوي الذي يركز على الإمداد الطاقوي المستدام إلى تطوير إمكانيات استخدام الطاقة المتجددة، بوصفه أحد رهانات الفترة القادمة، حيث سيشهد العالم تحولا في الصيغة الطاقوية نحو الطاقة الآمنة بيئياً، وفي إطار محاكاة هذا الواقع فإن الجزائر تعمل على ترقية الكفاءة الاستخدامية للطاقات المتجددة وتطبيقاتها، لاقتناص الفرص التي تدعم مكاسب الاستدامة الاقتصادية، ودعم جهود تحقيق أهداف الألفية.

تعتبر الجزائر إحدى دول العالم التي تمتلك ثروات عدة في مجال مصادر الطاقة المتجددة، والتي لا تحتاج إلا إلى إرادة سياسية وإدارة اقتصادية لتعظيم الاستفادة منها خلال الفترة القادمة، الشيء الذي يكسبها ميزة تمنحها دخول مرحلة التصنيع الشامل ومنافسة أكبر الاقتصاديات إذا أحسنت استغلال هذه الطاقة عن طريق إستراتيجية قوية.

1.2. الطاقة الشمسية: تتوفر الجزائر على إمكانيات هائلة من الطاقة الشمسية نظراً لشساعة مساحتها من جهة ولموقعها الجغرافي من جهة ثانية، حيث تعتبر من أغنى الحقول الشمسية في العالم نظراً لكمية الطاقة الواردة إلى المتر المربع منها المقدرة بـ 05 كيلوواط/الساعة/م² على معظم أجزاء التراب الوطني وتصل أحياناً إلى 07 كيلوواط/الساعة/م² (A. Khellaf & R. BOUDRIES , 2003, p. 74)، وهو ما يتيح إشعاعاً سنوياً يتجاوز 3000 كيلوواط في الساعة للمتر مربع الواحد على مساحة تقدر بـ 2.381.745 كلم²، والتي تشكل الصحراء 5/4 من مساحة أراضيها، فالقدرة الشمسية تعتبر الأهم في الجزائر، بل هي الأهم في منطقة حوض البحر المتوسط (وزارة الطاقة والمناجم، 2007، صفحة 13):

- ☑ 169440 تيرواط ساعي/ السنة؛
 - ☑ 5000 مرة الاستهلاك الجزائري من الكهرباء؛
 - ☑ 60 مرة استهلاك أوروبا الخمسة عشر (15) المقدر بـ 3000 تيرواط ساعي/ السنة؛
 - ☑ 04 مرات الاستهلاك العالمي للطاقة (وزارة الطاقة والمناجم، مزايا الطاقة الشمسية، 2008، صفحة 133).
- والجدول رقم 01 يوضح قدرات الطاقة الشمسية حسب المناطق في الجزائر كما يلي:

جدول رقم 01: قدرات الطاقة الشمسية حسب المناطق في الجزائر

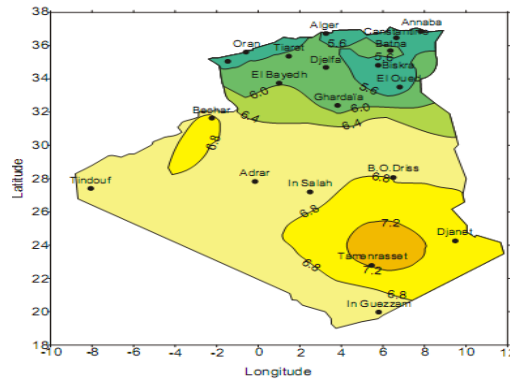
المناطق	المناطق الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة %	4	10	86
معدل مدة إشراق الشمس (ساعات/السنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المحصل عليها (الكيلوواط ساعي/م ² /السنة)	1700	1900	2650

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، (2012): "دليل الطاقات المتجددة"، الجزائر، ص: 39.

وبالتالي فالجزائر من خلال موقعها الجغرافي تتمتع بكميات كبيرة من السطوع الشمسي، مما يجعلها منجما هاما من الطاقة المستدامة

وفق ما يوضحه الشكل رقم 01:

شكل رقم 01: المتوسط السنوي لشدة الإشعاع الشمسي في مختلف مناطق الوطن (كيلوواط/سا/م² في اليوم)



Source : *Evaluation du potentiel énergétique solaire: bulletin des énergies renouvelable*, (2002) CDER, N2 : Algérie, P 12 .

يتضح من الشكل أن الجزائر تتمتع بقدر هام من الإشعاع الشمسي يمكن أن يؤهلها لاعتماد الطاقة الشمسية بصورة رئيسية ضمن خططها التنموية، لا سيما الشق المتعلق بفك العزلة عن المناطق النائية، من خلال رفع مؤشرات التنمية البشرية فيها وتوفير الإمداد الطاقوي الآمن والمستدام والأقل تكلفة، والجدول رقم 02 يوضح استعمالات الطاقة الشمسية في الجزائر كما يلي:

جدول رقم 02: استعمالات الطاقة الشمسية في الجزائر

المجال الحراري	المجال الفوتوفولطي
تسخين الماء الصحي	الكهرباء العمومية والسكنات
تصفية المياه	الإنتاج الفوتوفولطي
التركيز والتجفيف الشمسي	الضخ بواسطة الأشعة الفوتوفولطية
الإنتاج في مجال التبريد الشمسي	المحطات الكهربائية الفوتوفولطية

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على: عمر شريف، (2007): "استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة (دراسة حالة

الطاقة الشمسية في الجزائر)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، ص: 322.

وقد بدأت الجهود الأولى لاستغلال الطاقة الشمسية في الجزائر مع إنشاء أول محافظة للطاقات الجديدة في الثمانينيات، واعتماد مخطط الجنوب سنة 1988 مع تجهيز المدن الكبرى بتجهيزات لتطوير الطاقة الشمسية ورغم الترسنة القانونية المعتمدة ما بين 1999 و 2001، فما يزال نصيب الطاقة الشمسية محدودا بالجزائر.

2.2. طاقة الرياح: تتوفر الجزائر على إمكانيات معتبرة من طاقة الرياح حيث تهب على الجزائر رياح تحمل معها الكثير من الهواء البحري الرطب والقاري الصحراوي، بمتوسط سرعة تفوق 7م/ثانية، خصوصا في المناطق الساحلية وهو ما يوفر إمكانية توليد طاقة سنوية تقدر بـ 673 مليون واط ساعي في حالة تركيب توربين هوائي على علو 30 متر في حالة رياح ذات سرعة 5,1 م/ثانية، وهي طاقة تسمح بتزويد 1008 مسكن من الطاقة، وتعدّ أدرار من أهم المناطق ذات هبوب الرياح القوي.

ويتغير المورد الريحي في الجزائر من مكان لآخر نتيجة الطبوغرافية وتنوع المناخ، حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين، الشمال الذي يحده البحر المتوسط ويتميز بساحل يمتد على 1200 كلم وبتضاريس جبلية تمثلها سلسلي الأطلس التي والصحراوي وبين هاتي السلسلتين توجد الهضاب العليا والسهول ذات المناخ القاري ومعتدل السرعة في الشمال غير مرتفع جد (مليكة و كثاف، يومي 08/07 أفريل 2008، صفحة 831)، ومنطقة الجنوب التي تتميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة في الجنوب الغربي بسرعة 04 م/ثا وتتجاوز 06 م/ثا في منطقة "أدرار" وعليه يمكن القول أن سرعة الرياح في الجزائر تتراوح ما بين 02 إلى 08 م/ثا وهي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة (بوعشير، 2011، صفحة 192).

ولقد أتاح وضع خارطة لسرعة الرياح والقدرات من الطاقة من الطاقة المولدة من الرياح المتوفرة في الجزائر تحديد ثنائي مناطق شديدة الرياح، قابلة لاحتضان تجهيزات توليد الطاقة من الرياح، وهي: منطقتان على الشريط الساحلي، ثلاث مناطق في الهضاب العليا وثلاث مواقع أخرى في الصحراء، وقد قدرت القدرة التقنية للطاقة المولدة من الرياح لهذه المناطق بحوالي 172 تيراواط/ساعة سنويا، منها 37 تيراواط/ساعة سنويا قابلة للاستغلال من الزاوية الاقتصادية؛ وهو ما يعادل 75% من الاحتياجات الوطنية لسنة 2007 (مجموعة سونلغاز، مارس 2010، الصفحات 83-84). ومن خلال المستجدات، فقد تقرر تشييد أول مزرعة رياح بالجزائر، بطاقة تقدر بـ 10 ميغاواط بأدرار، ولقد وكلت مؤقتا للمجمع *CEGELEC* المشترك بين فرنسا والجزائر، إذ اقترح أفضل عرض في المناقصة المفتوحة بخصوص المشروع (L'Actue, février 2011, p. 17).

3.2. الطاقة الحرارية الجوفية: تتركز جل قدرات طاقة حرارة باطن الأرض في إفريقيا كلها في الجهة الغربية، ويشكل كلس الجوراسي في الشمال الجزائري احتياطا هاما لحرارة الأرض الجوفية، ويؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة تتمركز أساسا في الشمال الشرقي والشمال الغربي للوطن، وتوجد هذه المنابع في درجات حرارة غالبا ما تزيد عن 40° مئوية، وأن المنبع الحار أكثر هو منبع حمام المسخوطين 98° مئوية ويمكن أن تصل إلى 118° ببسكرة، وهو ما يسمح بإنشاء محطات لتوليد الكهرباء (S.OUALI, 2008, p. 16).

كما تتوفر الجزائر على طبقة ألبية يتم استغلالها من خلال تنقيب بأكثر من 4 م³/ثانية وتصل حرارة مياه هذه الطبقة إلى 57° درجة مئوية، ولو جمعنا التدفق الناتج من استغلال هذه الطبقة الألبية والتدفق الكلي لمنابع المياه المعدنية الحارة، فهذا يمثل على مستوى الاستطاعة، أكثر من 700 ميغاواط.

ويمكن استعمال المياه الحارة لحوض الماء الألي في ما يلي:

جدول رقم 03: استعمال المياه الحارة لحوض الماء الألي

درجة حرارة الماء (درجة مئوية)	إمكانات الاستعمال
70	تبريد (حد أدنى)
60	تربية حيوانات مائية
50	زراعة الفطريات
40	تدفئة حضرية (حد أدنى)
30	تخمير
20	تربية الأسماك

Source : Ministre de l'énergie et des Mines: *Guide des Energie Renouvelables : Algérie, (2007) , P 43.*

4.2. الطاقة المائية: تتوفر الجزائر على إمكانات كبيرة حيث تتساقط على التراب الوطني كميات مهمة من الأمطار سنويا قدرت بحوالي 65 مليار م³، إلا أنه لا يتم استغلال إلا جزءا قليلا منها، يقدر بحوالي 5% (Hania Amardgia Adnani & Amardjia, 2007, p. 109) على عكس البلدان الأوروبية التي تستغل هذا المورد في توليد الطاقة الكهرومائية بنسبة 70% نتيجة تركزها بمناطق محددة، وتبخر جزء منها أو تدفقها بسرعة نحو البحر أو نحو حقول المياه الجوفية، وتقدر حاليا كمية الأمطار المستغلة بـ 25 مليار م³ ثلثا هذه الكمية مياه سطحية (103 سد منجز و 50 في طور الإنجاز) والباقي جوفية، وتبلغ حصة حظيرة الإنتاج الكهرومائي بالجزائر ما استطاعته 286 ميغاواط، وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكافي لمواقع الإنتاج الكهرومائي وإلى عدم استغلال المواقع الموجودة استغلالا كفاء، وأسهمت طاقة المياه في إنتاج ما استطاعته 228 ميغاواط من الطاقة الكهرومائية بالجزائر سنة 2009 (Africa, 12-13 January 2009) (p. 12, 2012)، أما إنتاج الكهرباء بالاعتماد على الطاقة المائية فلا يتجاوز نسبة 3%، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالإمكانات المائية التي تتوفر عليها الجزائر، والجدول رقم 04 يوضح محطات توليد الطاقة الكهرومائية في الجزائر كما يلي:

جدول رقم 04: محطات توليد الطاقة الكهرومائية في الجزائر

المحطات	الطاقة المركبة (ميغاواط)	المحطات	الطاقة المركبة (ميغاواط)
درقينة	71.5	عريب	7.000
إغيل أمدا	24	قوريات	6.425
منصورية	100	بوحنيقية	5.700
أراقن	16	واد فوضة	15.600
سوق الجمعة	8.085	بني بهدل	3.500
تيزي مدان	4.458	تسالة	4.228
إغزنشبل	2.712	المجموع	286

Source : Ministre de l'énergie et des Mines: *op.cit, P 48.*

5.2. طاقة الكتلة الحية: تبقى إمكانات الجزائر قليلة إذا ما قورنت بالأنواع الأخرى، أولا لأن المساحة الغابية لا تمثل سوى 10% من المساحة الإجمالية للوطن، أما المصادر الطاقوية من النفايات الحضرية والزراعية فتقدر بحوالي 5 مليون طن مكافئ نفط، وتقدر الطاقة الإجمالية

للمورد الغابي في الجزائر بحوالي 37 ميغا طن مكافئ بترولي، كما أنه وبالنسبة للقدرات الغابية فإن الجزائر تنقسم إلى منطقتين: منطقة الغابات الاستوائية، التي تحتل مساحة تقارب 25 مليون هكتار، أكثر بقليل من 10% من المساحة الإجمالية للبلاد. والمنطقة الصحراوية الجرداء، والتي تغطي أكثر من 90% من المساحة الإجمالية، حيث يمثل كل من الصنوبر البحري والأوكاليتوس نباتين هامين في الاستعمال الطاقوي، فحاليا لا يحتل هذان النوعان سوى 05% من الغابة الجزائرية، كما إن تهمين النفايات العضوية وبخاصة الفضلات الحيوانية من أجل إنتاج الغاز الحيوي، يمكن أن يعتبر حلا اقتصاديا إيكولوجيا سيؤدي إلى تنمية مستدامة في المناطق الريفية (وزارة الطاقة والمناجم، دليل الطاقات المتجددة، 2007، صفحة 47).

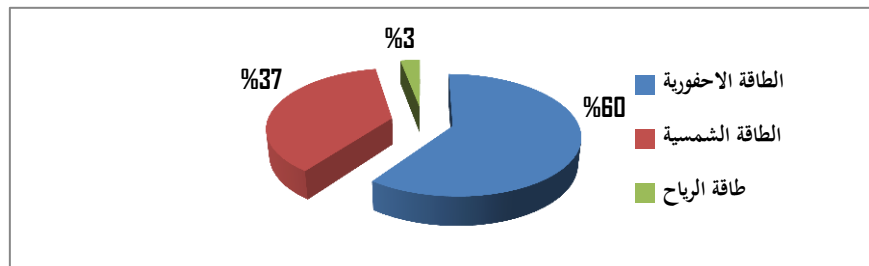
3. البرنامج الوطني للاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر 2011-2030:

يشتمل برنامج الطاقة المتجددة من 2011 إلى غاية 2020 على إنجاز (60) محطة شمسية كهروضوئية وشمسية حرارية وحقول طاقة الرياح ومحطات مختلطة، ويكون إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة لإنتاج الكهرباء المخصصة للسوق الوطنية على ثلاث مراحل:

- ✓ المرحلة الأولى: ما بين 2011 و2013، وتخصص لإنجاز المشاريع الريادية (النموذجية) لاختيار مختلف التكنولوجيات المتوفرة؛
- ✓ المرحلة الثانية: ما بين 2014 و2015، سوف تتميز بالمباشرة في نشر البرنامج؛
- ✓ المرحلة الثالثة: ما بين 2016 و2020، وسوف تكون خاصة بالنشر على المستوى الواسع.

هذه المراحل تجسد إستراتيجية الجزائر التي تهدف إلى تطوير جدي لصناعة حقيقية للطاقة الشمسية مرفقة ببرنامج تكويني وتجميع للمعارف التي تسمح باستغلال المهارات المحلية الجزائرية وترسيخ النجاحة الفعلية، فالجزائر تعتزم بأن تسلك نهج الطاقات المتجددة قصد إيجاد حلول شاملة ودائمة للتحديات البيئية والمشاكل للحفاظ على الموارد الطاقوية ذات الأصول الأحفورية، كما يعتبر هذا الخيار الاستراتيجي تحفزه الإمكانات العامة للطاقة الشمسية، حيث تشكل هذه الأخيرة المحور الأساسي للبرنامج المسخر للطاقة الشمسية الحرارية والكهروضوئية كحصة معتبرة، فإنتاج الطاقة الشمسية سيبلغ سنة 2030 أكثر من 37% من مجمل الإنتاج الوطني للكهرباء، وبالرغم من القدرات الضعيفة، فالبرنامج لا يستثني طاقة الرياح التي تشكل المحور الثاني للتطور والتي يجب أن تقارب حصتها 03% من مجمل الإنتاج الوطني للكهرباء في سنة 2030 (وزارة الطاقة والمناجم، برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، مارس 2011، الصفحات 4-5)، كما هو موضح في الشكل رقم 02:

شكل رقم 02: إنتاج الطاقة المتوقع حسب المصدر لسنة 2030.

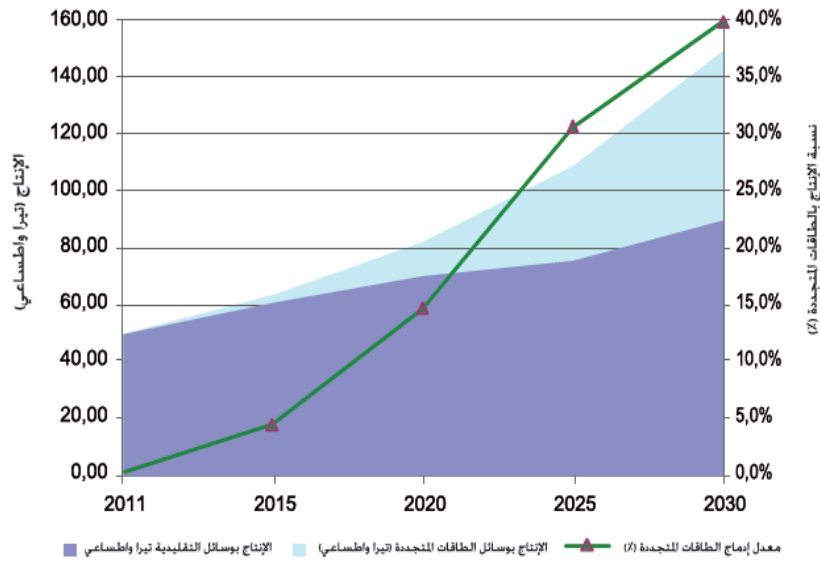


المصدر: تم إعداده بالاعتماد على: وزارة الطاقة والمناجم، (مارس 2011): "برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية"، الجزائر.

يتضح من هذا الشكل أن البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة، والذي صادقت عليه الحكومة في 03 فيفري 2011 ينص على توليد 40% من الكهرباء مع أفق 2030 انطلاقا من مصادر غير أحفورية، والنسبة الأكبر سوف تكون من الطاقة الشمسية، لما توليه الجزائر

من اهتمام بهذا المصدر بالنظر إلى القدرة الشمسية التي تتمتع بها الجزائر والتي تعدّ الأهم في حوض البحر الأبيض المتوسط، وستسمح هذه الإستراتيجية للجزائر بالتموقع الفعال في هذا المجال ومونا كبيرا للكهرباء الخضراء للسوق الأوروبية، كما تعزز الجزائر تأسيس بعض الوحدات التجريبية الصغيرة بهدف اختبار مختلف التكنولوجيات في ميادين طاقات مختلفة، ويمكن توضيح التوجهات الحالية والمستقبلية لمساهمة الطاقات المتجددة في هيكل الإمداد في الجزائر من خلال الشكل رقم 03:

شكل رقم 03: تغلغل الطاقات المتجددة في الإنتاج الوطني (تيراواط ساعي).

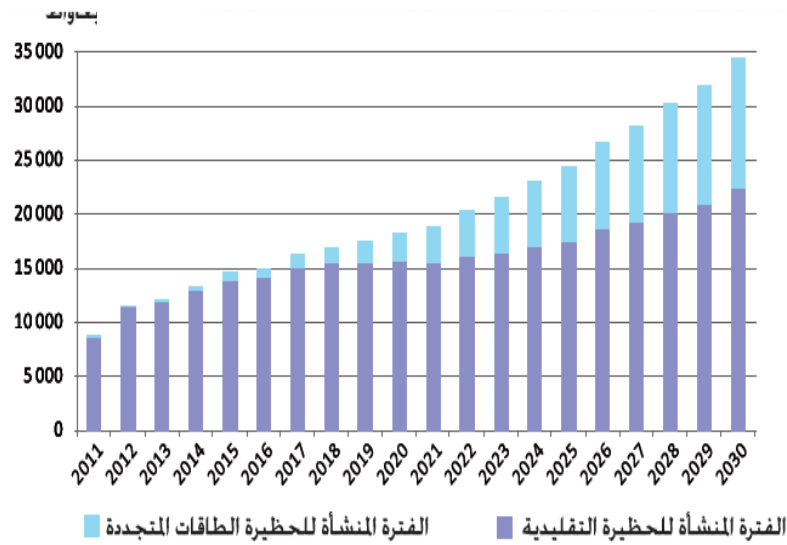


Source: Ministry of energy and mines: (March 2011), **Renewable Energy and Energy Efficiency Program: Algeria**, P 9.

يوضح الشكل أن الطاقات التقليدية تمثل النسبة الأهم في هيكل الإمداد ضمن عملية الإنتاج، إلا أن ذلك لا يعني عدم تطور نسبة الاعتماد على الطاقات المتجددة، حيث تتخذ الجزائر إستراتيجية طاقوية تشمل عدة فروع إنتاج، وبرنامج الطاقات المتجددة في الجزائر يعرف بالمراحل التالية:

- ☑ في سنة 2013: يتوقع تأسيس قدرة إجمالية تقدر بـ 110 ميغاواط؛
- ☑ في سنة 2015: يتم تأسيس قدرة إجمالية تقارب 650 ميغاواط؛
- ☑ في أفق 2020: ينتظر تأسيس قدرة إجمالية بحوالي 2.600 ميغاواط واحتمال تصدير ما يقرب 2.000 ميغاواط؛
- ☑ في أفق 2030: من المرتقب تأسيس قدرة تقدر بحوالي 12.000 ميغاواط للسوق الوطني ومن المحتمل تصدير ما يقرب 10.000 ميغاواط، وهذا ما يوضحه الشكل رقم 04:

شكل رقم 04: هيكلية حظيرة الإنتاج الوطني للطاقات التقليدية والمتجددة (ميغاواط).



Source: Ministry of energy and mines, *optic*, P 9.

وبرنامج الطاقات المتجددة قد ركز على تطوير الطاقة الشمسية بنوعيهما الضوئية والحرارية وكذا الطاقة الهوائية كما هو موضح في الجدول رقم 05:

جدول رقم 05: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في ظل برنامج الطاقات المتجددة في الجزائر

السنوات من 2030-2021		السنوات من 2020-2011		نوع الطاقة
MW200	انجاز مشاريع تقدر بـ	MW800	انجاز مشاريع تقدر بـ	الطاقة الشمسية الضوئية
2023-2021		2015-2011		الطاقة الشمسية الحرارية
MW500	انجاز مشاريع تقدر بـ	MW150 لكل واحد	انجاز مشروعين مع التخزين	
		MW150 منها MW25 من الطاقة الشمسية	انجاز مشروع محطة مختلطة غازية شمسية بحاسي الرمل	
2030-2024		2020-2016		
MW600	انجاز مشاريع تقدر بـ	MW1.200	انجاز أربع محطات مع التخزين	
2030-2016		2011-2013		طاقة الرياح
1.700 MW	انجاز مشاريع تقدر بـ	MW10	تأسيس أول مزرعة هوائية بأدرار	
		2015-2014		
		MW20 لكل واحدة	انجاز مزرعتين هوائيتين	

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على: وزارة الطاقة والمناجم: "برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية"، مرجع سابق.

ووعيا منها بالتحديات الطاقوية والبيئية المرتبطة بتنوع المزيج الطاقوي، وإرادة الاقتصاديات الكبرى للعالم في تقليص أكثر فأكثر للحواء للطاقات الأحفورية، التزمت الجزائر برنامج واعد لتطوير الطاقات المتجددة، تماشيا مع المعطيات الاقتصادية والسياسية وبالموازاة مع إعادة توجيه النمط العالمي للاستهلاك الطاقوي نحو حلول بديلة جديدة تستجيب للاحتياجات العالمية، لذلك يعد البرنامج الجزائري لتطوير الطاقات المتجددة حلا لاستغلال مصادر شمسية وهوائية غير متناهية بهدف المساهمة في التكفل بالطلب الداخلي للكهرباء وتصدير جزء من هذه الطاقة نحو البلدان الأوروبية:

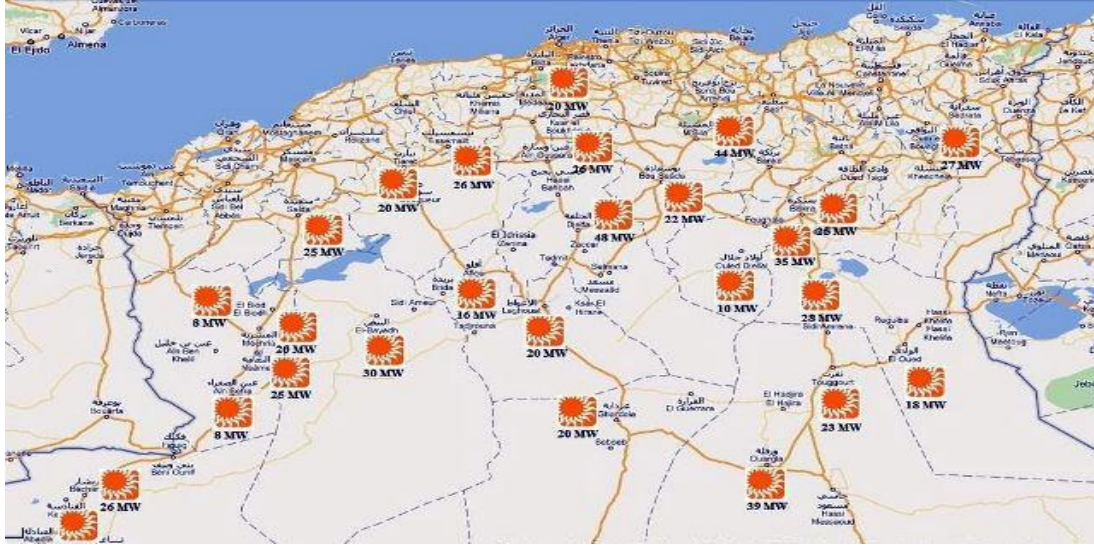
1.3. تخصيص 120 مليار دولار لتطوير الطاقات المتجددة: حيث خصصت استثمارات بقيمة 120 مليار دولار، وذلك من أجل بلوغ هدف 40% من إنتاج الكهرباء في أفق 2030، ومن المرتقب أيضا استغلال الاستثمارات الخاصة والأجنبية لتطبيق هذا البرنامج، وبالمصادفة على هذا البرنامج الهام شرعت الجزائر في مسار انتقالي واعد نحو الطاقات البديلة والنظيفة، وقد تم التعبير عن هذه الإرادة بشكل صريح من قبل رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي أكد على ضرورة الاهتمام بتنوع مصادر التموين الطاقوي للبلاد بتطبيق برنامج وطني للطاقات المتجددة. وبالإضافة إلى الاستجابة للاحتياجات الطاقوية يشكل هذا البرنامج عاملا لتطوير صناعة وطنية للطاقات المتجددة يركز على القدرات الجزائرية المتوفرة، مع تهمين الجهود في مجالي البحث والتنمية في مختلف الميادين المرتبطة بهذه الصناعة، كما ستكون السياسة الطاقوية الجديدة مرفوقة بمجهود للدولة لدعم تطوير صناعة محلية للمناولة مما سيسمح بإنشاء ما لا يقل عن 100000 منصب شغل (شريف و بلوج، ماي 2013، الصفحات 411-412)؛

2.3. انجاز وبناء 67 مشروعا لتحقيق انتقال الجزائر نحو حقبة الطاقات المتجددة: نظرا لإدراك أهمية تطوير الطاقات المتجددة في الحفاظ على موارد الطاقة الأحفورية غير المتجددة وحماية البيئة، أصبحت الطاقة المتجددة أحد أهم محاور السياسة الطاقوية والبيئة في الجزائر، وفي هذا السياق ومن أجل ترقية إنتاج الطاقة المتجددة، كشفت لجنة ضبط الكهرباء والغاز أن البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة في الفترة الممتدة ما بين 2011-2030 سينجز 67 مشروعا في التسع السنوات القادمة بطاقة 2,357 ميغاواط، وهو ما يعد تحديا لانتقال الجزائر نحو حقبة الطاقات النظيفة، وقد تم تقسيم مشاريع إنجاز المحطات بين 20 ولاية بجنوب وشمال البلاد وكذا في الهضاب العليا حيث تم تجميعها في أربع فروع خاصة بالطاقة الشمسية، الحرارية والهوائية والمحينة ما بين غاز الوقود وتوربينة الغاز والطاقة الشمسية، حسبما جاء في آخر عدد من نشرة لجنة ضبط الكهرباء والغاز، وحظي فرع الطاقة الشمسية والصفائح الضوئية بـ 27 مشروعا بطاقة 638 ميغاواط، وسيتم إنجاز أهم هذه المحطات في ولاية الجلفة بطاقة 48 ميغاواط، في حين ستنجز المحطة التي تتوفر على أقل طاقة 5 ميغاواط بأولاف بأدرار (بوعروج، 2012، الصفحات 63-64).

كما سيتم إنجاز نفس العدد من المحطات لتوليد الكهرباء بالطاقة المحينة بين الشمسية والديزل وتوربينة الغاز، موجهة لمناطق الجنوب التي لم يتم ربطها بشبكة التوزيع الوطنية، حيث تقدر الطاقة الإجمالية التي تم تخصيصها لهذا الفرع بـ 109 ميغاواط، حيث سيتم إنجاز أكبر محطة من نفس الفرع (20 ميغاواط) بولاية أدرار وأصغرها 0,02 ميغاواط بتين آكوم بولاية إليزي، وتحظى المحطات الست المقرر إنجازها في فرع الطاقة الشمسية الحرارية بطاقة 1,350 ميغاواط، حددت طاقة أهم محطة منها بـ 400 ميغاواط وأصغرها بـ 150 ميغاواط (ولاية بشار) أما فرع الطاقة الهوائية فخصص له طاقة بـ 260 ميغاواط، حظيت أهم محطة فيها بـ 50 ميغاواط وأصغرها بـ 20 ميغاواط، حيث لم يتم بعد تحديد المواقع التي ستحتضن هذه المحطات، لكن يبدو أنها ستنجز في ولاية أدرار، كما سيتم إنجاز هذه المشاريع على ثلاث مراحل من الآن إلى غاية 2020، ستنجز المشاريع النموذجية الأولى منها في الفترة الممتدة بين 2011-2013 للقيام بتجارب حول مختلف التكنولوجيات المتوفرة، أما المرحلة الثانية بين 2014-2015 فستتميز ببداية نشر البرنامج في حين يتكفل البرنامج الثالث بتوسيع شامل للبرنامج والموازاة مع

المشاريع المدرجة في البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة (ق.إ/واج، 3 سبتمبر 2011، صفحة 09)، والشكل رقم 06 يوضح بعض المشاريع التي تم إنجازها في مجال الطاقات المتجددة قبل 2020 كما يلي:

شكل رقم 06: خريطة توضح بعض المشاريع التي تم إنجازها في مجال الطاقات المتجددة حتى 2020



المصدر: حمزة خلاف، (2020): "إنجاز 67 مشروعا في الطاقات المتجددة قبل 2020"، جريدة الفجر اليومية، 2020، تصفح بتاريخ 2020/01/12 من الموقع الإلكتروني التالي: <http://portail.cder.dz/ar/spip.php?article778>

4. التحديات التي تواجه الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر وسبل علاجها.

سنحاول من خلال هذا العنصر أن نبين مختلف التحديات التي تواجه استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر وما هي السبل الكفيلة بعلاجها، وذلك كما يلي:

1.4. التحديات التي تواجه الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر: يمكن حصرها في:

- ☑ تعتبر الجزائر من الدول الغنية بالطاقة الأحفورية، وهي أحد العوامل التي يمكن أن تخفف من اندفاع المسؤولين نحو الطاقة المتجددة، خوفا من إحداث تأثير سلبي في منظومة إنتاج النفط وأسعاره، وقد برز ذلك في توجه الجزائر نحو استغلال الغاز الصخري في آفاق 2030، حيث تمتلك الجزائر ثالث مخزون في العالم باحتياطي يقدر بنحو 20 ألف مليار متر مكعب بديلا للنفط المتوقع نفاذه خلال العقدين القادمين، وهو ما يبقى على هيمنة قطاع الريع على الاقتصاد الوطني؛
- ☑ ارتفاع رأس المال اللازم لمشروعات الطاقات المتجددة، كما أن العائد على الاستثمار يحتاج إلى وقت أطول من مصادر الطاقة الأحفورية، يحتم على الجزائر الدخول في شراكة مع الاستثمار الأجنبي أو المنح الخارجية المرتبطة بصناديق التنمية النظيفة؛
- ☑ المساحات الكبيرة من الأراضي التي يجب تخصيصها لمشروعات طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وهو ما يتطلب سياسات وبرامج واضحة لاستخدامات الأراضي وتمليكها للدولة، ورغم المساحة الهائلة التي تتمتع بها الجزائر فهي تعاني من صعوبة في توفر الأوعية العقارية (بريش و عياد، 11-12 نوفمبر 2014، صفحة 11)؛
- ☑ محدودية القدرات التصنيعية المحلية لمعدات إنتاج الطاقة المتجددة وعدم القدرة على المنافسة مع الشركات العالمية، نتيجة عدم كفاية الموارد البشرية الفنية الوطنية، وهو ما يضطر السلطات إلى الاستعانة بالمكاتب الاستشارية الدولية، إضافة إلى ضعف المخصصات المالية للبحث العلمي والتطوير لمعدات الطاقة المتجددة (الإسكوا، 2011، صفحة 22)؛

☑ إن إنتاج واستخدام التكنولوجيات المتقدمة في إنتاج الطاقة (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والوقود الحيوي) يحتاج إلى تضافر جهود عدد كبير من الشركاء منهم شركات التصنيع والمستخدمين، والسلطات التشريعية والتنفيذية ذات الصلة والبحث العلمي وغيرها، كما يجب تحديد الأدوار وخطط التنفيذ ووضع نظام إداري متكامل للتنسيق بين هذه الأطراف من أجل الوصول إلى إنتاج الطاقة من مصادر متجددة، والجزائر تفتقر للجانب التنسيقي وتعاني من صعوبة التخزين؛

☑ إن قلة الاهتمام باستخدام المصادر المتجددة لإنتاج الطاقة والفهم الخاطئ لطبيعة عمل وتطبيقات تكنولوجيات الطاقة المتجددة من قبل الأطراف المعنية والمجتمع بأسره يشكل عائقا كبيرا في الاعتماد على المصادر المتجددة في إنتاج الطاقة، وهنا يبرز دور الإعلام والتوعية للدفع نحو تأهيل الأفراد والمجتمع نحو مفهوم صحيح لإنتاج الطاقة من مصادر نظيفة وصديقة للبيئة، الأمر الذي يساعد على توضيح الحقائق الاقتصادية والبيئية والفنية في هذه المجالات (الشيخ و بن عبد الرحمن ، 20-21 نوفمبر 2012، صفحة 07).

2.4. سبل علاج المشاكل التي تواجه الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر: تعاني الجزائر من اقتصادها الريعي المبني على عائدات النفط والغاز، وهي في مرحلة جديدة تتشكل فيها سوق إقليمية جديدة بين أوروبا وشمال إفريقيا، لا تحتل فيها الجزائر نفس الموقع الذي احتلته في سوق المحروقات بسبب أهمية المتدخلين المنافسين في مجال الطاقات المتجددة وعلى رأسهم المغرب، ولذلك يتطلب الأمر من الجزائر توخي مجموعة من الخطوات من أجل تجنب التحول من ريع بترولي إلى ريع شمسي، وذلك من خلال:

أ. **تلبية الطلب الداخلي:** في ظل ارتفاع الاستهلاك الوطني من الطاقة، خاصة وقد سجلت الجزائر معدلا تاريخيا جديدا للاستهلاك الوطني من الطاقة الكهربائية بلغ أزيد من 10 جيغاواط ما بين 26-27 جويلية 2013، مما أدى إلى انقطاع الكهرباء في عديد الولايات، كما يتوقع أن يصل الطلب على الكهرباء إلى حوالي 25000 ميغاواط في آفاق 2030 وإلى استهلاك مقدّر بـ 150 تيراواط/سا (بريش و عياد، 11-12 نوفمبر 2014، صفحة 13)، فالسوق المحلية أولى من السوق الدولية في حالة العجز عن تلبية الطلب الداخلي؛

ب. **استباق خطوات المنافسين:** تضم السوق الجديدة للطاقات المتجددة منافسين جدد فضلا عن المنافسين التقليديين، كالمغرب ومصر، خاصة وأن الميزات النسبية في سوق الطاقة الأحفورية غير متوفرة في السوق الجديدة، بل هي متقاربة تماما خاصة بالنسبة للطاقة الشمسية، وهو ما يتطلب اكتساب ميزات نسبية جديدة من خلال رؤية شاملة تجمع بين البعدين الاقتصادي والسياسي (مصيطفي، 2012، صفحة 179)؛

ت. **التسعير على أساس السوق:** تحتاج الجزائر في بداية المرحلة اقتداء بالتجربة الألمانية بمنح أسعار تفضيلية للغاية لمنتجات الطاقة المتجددة تشجيعا لانتشار الألواح الشمسية؛

ث. **إطلاق نسيج صناعي متخصص في الطاقات المتجددة:** يشمل سوق المواد، وسوق الخدمات، وسوق الشغل (مصيطفي، الجزائر والمشرق الأوربي "ديزيرتيك: هل يتكرر مشهد الاقتصاد المبني على الربح"، مقالات في الاقتصاد الجزائري، 2012، صفحة 166)؛

ج. **تحفيز الابتكار التكنولوجي:** وذلك من خلال تقييم العمل الإبداعي الوطني للمشاركة الفعالة في المخططات الاقتصادية وليس فقط في ملتقيات أو أيام سنوية.

4. خاتمة:

أصبحت جميع دول العالم ومنها الجزائر مطالبة بتنمية مصادر الطاقات المتجددة وتطويرها، إذا كانت ترغب في تحقيق تنمية مستدامة فعلية، تكون فيها جميع الأبعاد محققة (البعد الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي)، وخاصة حماية الأصول البيئية التي باتت من الخيارات اللازمة لعملية التنمية والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

5. نتائج البحث:

- 1- تُقوِّم الطاقات المتجددة بدور هام في ترجمة أبعاد التنوع الاقتصادي، حيث تسهم مشاريعها التنموية في تحقيق المكاسب الاقتصادية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية والحفاظ على الموروث البيئي للأجيال القادمة، كون أن الطاقة المتجددة ورفع كفاءة استخدام الطاقة هي بمثابة الأعمدة الرئيسية للتنوع الطاقوي للاقتصاد الجزائري؛
 - 2- هُنَاكَ ارتفاع للاستثمار في الطاقات المتجددة نتيجة عوامل عديدة منها، إمكانيات العالم المتاحة من هذه المصادر، والارتفاع المضطرب للنمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية، وارتفاع النمو السكاني والتطور التكنولوجي وغيرها، كما توضح لنا أنه يمكن التخطيط لإدخال الطاقات المتجددة ضمن منظومة الإمداد الطاقوي المستقبلية من خلال حزمة من الإجراءات والتدابير المؤسسية والتشريعية والتي تستدعي تكاثف وتضافر جهود دول الشمال والجنوب في سبيل ضمان أمن الإمداد المستقبلي لمصادر الطاقة والحفاظ على الموروث البيئي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية؛
 - 3- في ظلّ سعي الدول للتوجه نحو الطاقة المتجددة من خلال النموذج الطاقوي الذي يَركّز على الإمداد الطاقوي المستدام، فإن اقتصاديات دول العالم تعمل جاهدة على تطوير إمكانيات استخدام الطاقة المتجددة، بوصفها أحد الرهانات للفترة القادمة، كون العالم يشهد تحولا في الصيغة الطاقوية نحو الطاقة الآمنة بيئياً، ومساهمة الاستثمار في الطاقة المتجددة في الرفع من معدلات التوظيف على ما يربو 20% بحلول سنة 2050؛
 - 4- مُستقبل الطاقة المتجددة ومساهمتها في تأمين مصادر الطاقة يتوقف على عاملين رئيسين، أحدهما التقدم في تكنولوجيات هذه الطاقة وتخفيض تكلفتها، والأمر الآخر متعلق بالأمور البيئية والضرائب المتزايدة التي تفرض على الوقود الأحفوري والدعم المالي والتشريعي للطاقة المتجددة، إلا أن هذه العوامل لن تعيق من توجه الدول إلى تبني إستراتيجية الطاقات المتجددة؛
 - 5- تُعتبر الطاقات المتجددة من أهم المصادر الطاقوية المستقبلية، التي يمكن أن تزيد من المركز الجيو إستراتيجي للجزائر في المنطقة، وهو مجال اهتمام مختلف الشركات العالمية، حيث تحتل الجزائر موقعا مهما في الساحة الإقليمية والدولية، خاصة فيما يتعلق بالطاقة الشمسية التي هي بمثابة فرصة ومحرك للتطور الاقتصادي والاجتماعي، كون أن الجزائر تتمتع بكميات كبيرة من السطوح الشمسي تتجاوز 3500 ساعة سنويا بمعدل طاقة محصل عليها تفوق 2650 كيلوواط ساعي/م²/السنة؛
 - 6- تُعدُّ الجزائر إحدى أهم الدول التي تمتلك إمكانيات طاقوية هامة ومتنوعة بين الطاقات الأحفورية سواء التقليدية أو غير التقليدية وكذا الطاقات المتجددة، لكن ليس أمامها محاور تحكيم كثيرة في مجال السياسات المتعلقة بإنتاج الطاقة، خاصة بعد بدء العد العكسي للاحتياطي من الطاقة الأحفورية. فالنتائج الاستشرافية لوضعية هذه الطاقة في الجزائر تشير إلى أن الأمن الطاقوي أصبح مهددا على الرغم من الإمكانيات المتاحة، كما أنها لا تشتمل على مقومات الاستدامة، خاصة في ظل تزايد الاستخدام لتمويل البرامج التنموية وتلبية الاحتياجات البشرية التي تنطوي على سلوكيات استهلاكية غير مستدامة، ناهيك عن التدهور المناخي والآثار السلبية على البيئة؛
 - 7- تُوجّه الجزائر نحو الطاقات المتجددة يعد خيارا طاقويا إستراتيجيا، وحلا لامتناهيها لمشكلة الاستجابة للطلب الوطني المتزايد على الطاقة، أفضل من التوجه نحو استغلال الغاز الصخري، بما يحمله من تأثيرات بيئية من جهة، ولن يساهم في تحضير البلاد للانتقال إلى اقتصاد جديد ومستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، على غرار الطاقات المتجددة التي تدعم الانتقال نحو الصيغة المستدامة للاقتصاد الجزائري؛
 - 8- إمكانيات الجزائر كبيرة في مجال استغلال الطاقات المتجددة، رغم أن تكلفة استخدامها ما تزال مرتفعة نسبيا، لذا تَبَقَّى الجزائر من بين أبرز الدول المرشحة من قبل خبراء الطاقة في العالم، لتعب دوراً رئيسياً ومهماً في معادلة الطاقة، نظرا لامتلاكها مصادر طبيعية هائلة في مجال الطاقات البديلة لمصادر الطاقة الأحفورية السائرة في طريق النضوب، إلا أنه يتوجب على الجزائر النظر إلى ما بعد عملية الإنشاء، حيث سيؤدي استخدام الطاقة المتجددة إلى تخفيض كلفة التشغيل والإنتاجية لأي مشروع يعتمد على هذا النوع من الطاقة المتجددة وغير الناضبة، وبالتالي توفير طاقة مستدامة وصديقة للبيئة إضافة إلى توفير المال؛
- التوصيات:**

على ضوء النتائج والملاحظات المتحصل عليها، خرجنا بجملة من التوصيات على نحو يشجع تطوير الاستثمار في الطاقات المتجددة، من خلال ضرورة الإمام بالاقتراحات التالية:

- ☑ تعزيز دور الحكومة الدولية، كون الاتفاقات البيئية الدولية تسهل وتنشط الانتقال للاستثمار الأخضر عن طريق إنشاء أطر قانونية ومؤسسية لمعالجة التحديات البيئية العالمية؛
- ☑ تشجيع البحث والتطوير، وترقية البحث العلمي ورفع الميزانية المخصصة للارتقاء بالتكنولوجيات الحديثة في مجال الطاقات المتجددة، فضلا عن أخذ المبادرة لانتفاخ الجامعة الجزائرية على المؤسسات والقطاعات الاقتصادية للاستفادة من الأبحاث والنتائج المتوصل إليها؛
- ☑ ضرورة تفعيل القوانين والتشريعات لتشجيع استعمال الطاقة المتجددة والنظيفة، من خلال إصدار قوانين تنص بضرورة الإعفاء من الرسوم والضرائب على جميع معدات وآلات الطاقة المتجددة، والذي بدوره يسهم في تبني مصادر الطاقة المتجددة كجزء لا يتجزأ من الإستراتيجية الوطنية للطاقة؛
- ☑ تشجيع العمل المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص، والأخذ بعين الاعتبار وجود اتجاهات عالمية نحو تعظيم دور القطاع الخاص، باعتباره أحد الركائز الأساسية للتطوير المستقبلي لنظم الطاقات المتجددة؛
- ☑ على الجزائر تقليص هيمنة النفط على الاقتصاد الوطني بإدماج تدريجي للطاقة المتجددة لإنتاج الطاقة؛
- ☑ الطاقة الشمسية أكبر مصدر للطاقة المتجددة في الجزائر، لذا يجب توسيع استعمالها في عدة مجالات كالبناء والعمارة، وهذا يخفف التكاليف بشكل ملحوظ؛
- ☑ التوسع في الدورات التدريبية والتأهيلية التي تشمل مختلف المؤسسات والقطاعات، بالإضافة إلى فتح تخصصات في مجال الطاقة وترقية كفاءتها الاستعمارية، وتكوين كوادر بشرية قادرة على تطوير هذا القطاع وتأهيله في إطار متطلبات الاستدامة؛
- ☑ ضرورة الاستفادة من مصادر الطاقوية المتجددة خصوصا الشمسية منها، للوصول إلى نمو دائم مما يسمح برفع المستوى المعيشي.

4. المراجع:

2.4. المراجع باللغة العربية:

المقالات المنشورة في المجالات:

- 1- وزارة الطاقة والمناجم، (2007): "دليل الطاقات المتجددة"، الجزائر؛
 - 2- وزارة الطاقة والمناجم، (2008): "مزايا الطاقة الشمسية"، مجلة الطاقة والمناجم، العدد 08، الجزائر؛
 - 3- مجلة نور "NOOR"، (مارس 2010)، العدد 9 و 10، الصادرة عن مجموعة سونلغاز؛
 - 4- وزارة الطاقة والمناجم، (مارس 2010): "برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية"، الجزائر؛
 - 5- عمر شريف، بولعيد بلوج، (2008): "الذكاء الاقتصادي وإستراتيجية الطاقة الشمسية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (ماي 2013)، جامعة محمد خيضر بسكرة: الجزائر؛
 - 6- م. ريم بوعروج، (2012): "الطاقة الكهربائية في الجزائر"، مجلة كهرباء العرب، الاتحاد العربي للكهرباء، العدد 18؛
 - 7- ق.إ. واج، (3 سبتمبر 2011): "لجنة ضبط الكهرباء والغاز تكشف تفاصيلها - إنجاز 67 مشروعا في الطاقات المتجددة قبل 2020"، جريدة الخبر، الجزائر؛
- التقارير:

- 8- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2011): "التصنيع المحلي لمعدات إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح"، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، نيويورك؛

- 9- بشير مصيطفى، (2012): "الجزائر والطاقات المتجددة: هل تضيع الفرصة من جديد الإصلاحات التي نريد"، مقالات في الاقتصاد الجزائري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر؛
- 10- بشير مصيطفى، (2012): "الجزائر والمشروع الأوربي "ديزيرتيك" هل يتكرر مشهد الاقتصاد المبني على الربيع"، مقالات في الاقتصاد الجزائري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر.
- رسائل الدكتوراه، الماجستير:
- 11- عمر شريف، (2007): "استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة (دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر؛
- 12- مريم بوعشير، (2011): "دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة: الجزائر؛
- الملتقيات:
- 13- علقمة مليكة، كتاف شافية، (2008): "الإستراتيجية البديلة لاستغلال الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة"، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، والذي نظّمته كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08/07 أفريل.
- 14- السعيد بربيش، حنان عياد، (2014): "السياسة الطاقوية الجديدة للجزائر ضمن الرهان الإقليمي والدولي: نموذج آخر لاقتصاد ريعي أو تحول نحو اندماج صناعي حقيقي"، الملتقى الوطني حول "فعالية الاستثمار في الطاقة الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية، يومي 11-12 نوفمبر، بجامعة 20 أوت 1955-سكيكدة، الجزائر.
- 15- سارة بن الشيخ، ناريمان بن عبد الرحمن، (2012): "عرض تجربة الجزائر في الطاقات المتجددة"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي "سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية"، يومي 20-21 نوفمبر، بجامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر.
- 1.4. المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- A. Khellaf, R. BOUDRIES Khellaf, (2003): *Estimation de la production de l'hydrogène solaire au sud algérien, revue des énergies renouvelables, le centre de développement des énergies renouvelables, numéro spécial : Alger.*
- 2- international L'Actuel, (2011), *le magazine de l'économie et du partenariat international*, N°124, février,
- 3- S.OUALI, (2008): *les sources thermales en Algérie*, bulletin des énergies renouvelables, CDER, N13 :Algérie .
- 4- Hania Amardgia Adnani, Nacerdine Amardgia, (2007): *Algérie, énergie solaire et Hydrogène :développement durable*, office des publications universitaire1 Alger : Algérie.
- 5- United Nations Economic Commission for Africa, (2012): *Office for North Africa, General Secretariat: Arab Maghreb Union, (12-13 January):The Renewable Energy Sector in North Africa : Current Situation and Prospects, Expert Meeting, International year of Sustainable Energy for All: Raba.*
- 6- *Ministre de l'énergie et des Mines, (2007) : Guide des Energie Renouvelables : Algérie.*